



مشروع  
كلمة السيد الكاتب العام للحكومة  
في افتتاح الدورة العاشرة  
لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد  
أطالطا 11-15 ديسمبر 2023

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي،

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود الكرام،

يشرفني أن أشارك في أشغال الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تستضيفها مدينة أطلنطا.

وأودّ بهذه المناسبة أن أتقدّم بعبارات الشكر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وخالص التهاني لتوليها رئاسة هذا المؤتمر ونحن على ثقة في نجاحها في تنظيمها وحسن تسييرها.

كما أغتنم هذه الفرصة لأتوجّه بالتحية إلى جمهورية مصر العربية الشقيقة لما بذلته من جهود لحسن إدارة الدورة التاسعة للمؤتمر المنعقد في شرم الشيخ سنة 2021.

وأودّ أن أعرب عن فائق الشكر والتقدير لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وعلى رأسه السيدة غادة والي للأهمية التي توليها لتدعيم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمجهودات التي تبذلها لتقديم المساعدة الفنية اللازمة للدول الأعضاء قصد تمكينها من الإيفاء بتعهداتها.

السيدات والسادة،

بمناسبة انعقاد هذا المؤتمر الأممي الذي يتزامن مع إحياء المجموعة الدولية للذكرى 75 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تجدد تونس المطالبة بالوقف الفوري والدائم لإطلاق النار في غزة والتصدي للمجازر التي تُقترب ضدّ الشعب الفلسطيني، في تعدّ صارخ على حقّه الأساسي في الحياة.

وتؤكد تونس من جديد دعمها ومساندتها المطلقة للشعب الفلسطيني لاسترجاع حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على كامل أراضيه وعاصمتها القدس الشريف.

المحضور الكريم،

لقد حرصت الجمهورية التونسية على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي أمضتها في 30 مارس 2004 وصادقت عليها بتاريخ 23 سبتمبر 2008. ودأبت على المشاركة في مختلف دورات مؤتمر الدول الأطراف ومواكبة اجتماعات فريق متابعة تنفيذ الاتفاقية.

كما عملت على إرساء منظومة قانونية ومؤسسية متكاملة قصد بلورة وتكريس السياسات والآليات الكفيلة بالتوقي من الفساد ومكافحته، في إطار حرصها على الإيفاء بكافة التزاماتها المترتبة عن انضمامها للاتفاقية الأممية، من ذلك إتمام الدورة الأولى من الاستعراض الذاتي للاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد- التي مكّنت من الوقوف على أهمية النتائج المحققة واعتبارها من بين التجارب الناجحة والممارسات الفضلى على غرار التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في مجال التوقي من الفساد ومكافحته.

وأغنم الفرصة لأشير إلى أنّ خبراءنا الحكوميين قد شاركوا على إتمام مراجعة الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، ما سيمكّن من مزيد تعزيز جهودنا في مكافحة الفساد.

### حضرات السيدات والسادة،

إنّ ما يشهده الفساد من انتشار وتنام جعل منه أحد أهم وأخطر الجرائم على الصعيد العالمي، إذ أصبح جريمة عابرة للدول والقارات واتخذ أبعادا ومظاهر أخرى متعددة ومتنوعة، كما اختلفت أساليبه وتنظيماته خاصة في ظلّ التطور الذي تشهده الجريمة السيبرانية.

وقد حرصت تونس على تعزيز الجهود الوطنية للتصدي لهذه الظاهرة من خلال دعم مكتسباتها وتطويرها وجعلها قادرة على مواكبة هذا النسق المتسارع. واعتمدت تونس في هذا الخصوص استراتيجية وطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد واعتبرت تنفيذها كأولوية وطنية في التخطيط الاستراتيجي. كما عزّزت أنظمة وأطر المساءلة بما يتماشى مع المعايير الدولية للتصدي إلى هذه الظاهرة.

واعتبارا لتطور جرائم الفساد وتنامي نسق وأساليب انتشارها، حرصت بلادي على بلورة برامج التعاون متعددة الأبعاد والقطاعات وتدعيم تنفيذها، نذكر منها محفظة المشاريع المتعلقة بالهدف 16 من أهداف التنمية، التي تضمنت بعدا استراتيجيا وعددا من البرامج الفرعية على غرار التنمية المحلية وضمان فرص اقتصادية لجميع الفئات.

الحضور الكريم،

لقد وصفت توطئة دستور 2022 الانتهاكات التي تعرّضت لها المناطق المهمّشة بالآلم التي تسبّبت فيها أيادي جناة ومعتدين وشدّدت على ضرورة أن يكون رفع المعاناة جدّيا وبعيدا عن الشعارات الزائفة والوعود الكاذبة التي زادت من استفحال الفساد وتفاقم الاستيلاء على الثروات الطبيعيّة والسّطو على المال العامّ دون أيّ محاسبة.

ويهدف تحييد الوظيفة العموميّة والتأيي بها عن التّجاذبات السياسيّة بعد أن أغرقتها الحكومات المتعاقبة بانتدابات مبنية على الولاءات على حساب الكفاءات، أطلقت الدّولة التّونسيّة عمليّة تدقيق شامل ومعمّق لجميع الانتدابات المنجزة بالقطاع العامّ منذ سنة 2011 للتأكّد من مدى احترامها للتشريعات والتراتب ومبادئ الشفافيّة والنّزاهة وتكافؤ الفرص.

ومن منطلق سعيها لاسترداد الأموال المنهوبة، بادر القضاء، منذ سنة 2011، بفتح أبحاث جزائية في الغرض. إلّا أنّه، وبعد مضيّ عشر سنوات، لم تكن النتائج المسجلة في مستوى الجهودات المبذولة نتيجة بروز العديد من العوائق، لعلّ أهمّها ما هو على علاقة بالدول الأجنبية التي تشترط ازدواجية التجريم لقبول الإنابات الدولية، فضلا عن اشتراطها صدور احكام حضورية لا غيايية والحال انها تؤوي المطلوبين للعدالة في تونس وترفض تسليمهم. وهو ما دفع بلادي لإحداث لجنة خاصة خلال سنة 2020، تتولى تقييم ما تمّ إنجازه في المجال واقترح اجراءات مبتكرة من شأنها التسريع في استرجاع هذه الأموال.

وكان من نتائج أعمال هذه اللجنة اعتماد مجلس حقوق الإنسان للأمم المتّحدة يوم 23 مارس 2021 في اختتام دورته السادسة والأربعين، وبأغلبية أصوات أعضائه، مشروع القرار

المتعلق بإرجاع الأموال المنهوبة إلى بلدانها الأصلية، والذي تقدمت به تونس وليبيا ومصر وتبنته المجموعة الإفريقية.

وكحلّ لاستجلاب الأموال المهرّبة للخارج، أقرت الدولة التونسية في مارس 2022 مرسوماً يتعلّق بالصلح الجزائي في الجرائم الاقتصادية والمالية والممارسات التي ترتبت عنها منافع غير شرعية وتوظيف عائداته لفائدة الفئات الاجتماعية الأقل، وذلك تكريماً لمبدأ العدالة الجزائية التعويضية.

### السيدات والسادة،

إننا على وعي تامّ بضرورة تظافر الجهود والالتزام الجماعي للتصدّي لجرائم الفساد بمختلف أشكالها ومكافحتها. وهو ما يتطلب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي وتوفير المساعدة الفنية اللازمة والاستفادة من التجارب الناجحة والخبرات ودعم القدرات وتبادل المعلومات، حتى تتمكن كافة الدول الأطراف في الاتفاقية من الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها لا سيّما منها المدرجة ضمن الفصل الخامس المتعلّق باسترداد الموجودات.

إنّ هذه الدورة لمؤتمر الدول الأطراف مناسبة هامة لتجديد التزاماتنا نحو شعوبنا بالمضيّ قدماً في مكافحة الفساد والعمل على التوقّي منه قصد ضمان حقوق الأجيال المستقبلية من خلال تسريع نسق تحقيق أهداف التنمية المستدامة المدرجة بأجندة 2030.

وفي الختام، أجدّد لكم الشكر وأتمنى النجاح لأشغال المؤتمر.

وأشكركم على حسن الانتباه.